سياسة الدولة الزراعية وأثرها على الفلاحة بالمغرب الأوسط

مابين القرنين الرابع والسادس الهجريين

أ. داودي الأعرج

المركز الجامعي نور

البشير البيض

تناول الباحث في هدا الموضوع مسألة هامة تتعلق بالفلاحة، ويحاول تسليط الضوء على السياسة الزراعية للدول التي تعاقبت على حكم المغرب الأوسط، حيث يتوفر هذا الإقليم على مقدرات طبيعية وقابلية بشرية للإنتاج، فكان تطور الفلاحة يتوقف على طبيعة سياسة الدولة الزراعية وفي مقدمتها الجباية، والإجراءات والحلول المنتهجة لعلاج كافة المشاكل والمخاطر التي اعترضت الفلاحة، وقد شكلت الجوائح والصراعات السياسية ومختلف الآفات تحديا أمام نجاح الاستراتيجية التنموية المعتمدة من طرف هذه الدول، ومن هذا المنطلق سيعالج الباحث في هذه الدراسة كافة جوانب السياسة الزراعية للدولة في تاريخ الفلاحة بالمغرب الأوسط .

Résumé :

Il aborde un chercheur dans ce sujet est une question importante liée à l'agriculture, et tente de faire la lumière sur la politique agricole des pays qui sont venus au almaghrib al’awsat a décidé Orient, où cette région est disponible sur les capacités physiques de l'être humain et de l'évolutivité de la production, a été le développement de l'agriculture dépend de la nature de la politique agricole de l'Etat, en particulier la collecte, les procédures et les solutions fait connaître pour guérir tous les problèmes et les risques rencontrés dans l'agriculture, et les pandémies, les ravageurs et les conflits politiques et divers constituaient un défi à la

réussite du développement de la stratégie adoptée par ces pays, et cet esprit aborderont un chercheur dans cette étude tous les aspects de la politique agricole de l'Etat dans l'histoire de l'agriculture au almaghrib al'awsat.

مقدمة

تعد الفلاحة أحد أهم معالم الاقتصاد في المغرب الأوسط، ولهذا كان اهتمام الدولة والفلاح على حدٍ سواء منصب على تحقيق الازدهار والرقي الفلاحي لما ينجم عنه من رخاء في كافة الأصعدة وله تأثير على الدولة والمجتمع، وقد هيأت المقدرات الطبيعية والبشرية التي يملكها المغرب الأوسط في النهوض بقطاع الفلاحة، وتحسين طرق وأساليب الإنتاج، وحفظ وتخزين المنتجات، وكان للسياسة الزراعية للدولة في الفترة الوسيطة دور بارز في تطور الفلاحة، فقد ارتبطت وضعية الممارسة الزراعية بطبيعة السياسة المنتهجة، والتي كان لها علاقة وطيدة بالوضع الأمني، وفي ظل قلة المصادر التي تناولت هذه المسألة يصعب على الباحث وضع تصور شامل للسياسة الزراعية المنتهجة من قبل الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط.

ولحسن الحظ، تضمنت بعض المصادر معلومات وافية عن الاستراتيجية المعتمدة في خدمة الفلاحة وتطويرها، والمشاكل التي واجهتها وفي مقدمتها الصراعات السياسية، وقد ساهمت المصادر المتوفرة بين أيدينا في فهم حقيقة وضع الفلاحة في ظل مخاطر التدهور السياسي وسيادة الجوائح والآفات، وقيمة الجهود المبذولة للحد من المخاطر الطبيعية والسياسية، ولفهم الإشكالية المطروحة، لابد من ايجاد إجابة عن الأسئلة التي يثيرها الموضوع. فما هي مقدرات الفلاحة التي يزخر بها المغرب الأوسط ؟ وفيما تمثلت الجهود المبذولة من قبل الدولة لمواجهة المخاطر التي هددت الفلاحة ؟ وما هي السياسة الزراعية والمخططات التنموية التي اعتمدت من طرف الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأوسط في هذه الفترة ؟.

وفي سياق دراسة هذا الموضوع المتعلق بالسياسة الزراعية للدولة ودورها في تاريخ الفلاحة بالمغرب الأوسط، كان لابد من جمع وقراءة مختلف المصادر والدراسات

التي لها علاقة بالموضوع، والتي خلقت تصورا لدى الباحث، مما ساهم في وضع مسارات لهذه الدراسة، فتناولنا عدّة عناصر ساعدت في الاحاطة بالموضوع.

1 . مقدرات المغرب الأوسط :

عُرف المغرب الأوسط بكثرة انتاجه وتنوعه، فوصفه اليعقوبي (ت 284 هـ/ 897 م)، ببلد الزرع والضرع في سياق حديثه عن الأمصار والبوادي [1] ، وبفضل خصوبة الأرض وجودة الإنتاج شبه الكثير من الرحالة والجغرافيين مدن وقرى المغرب الأوسط بمثيلاتها في المشرق، فمثلا: اشتهرت تاهرت بعراق المغرب لخصوبتها وكثرة مياهها وتنوع وجودة منتجاتها [2]، واعتبر المقدسي (ت 375 هـ/ 985 م)، أرض المغرب بلد النخيل والزيتون، وكثرة النعم وتنوعها، فقال :" هو إقليم جليل كبير طويل يوجد فيه أكثر ما يوجد في سائر الأقاليم مع الرخص كثير والنخيل والزيتون ... جيّد الهواء والماء ..." [3]. وأما ابن حوقل (ت 380 هـ/ 990 م)، فأعطى صورة أكثر وضوحاً، بقوله :" ... وأما ما حاذى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة عن مرحلة إلى عشر مراحل فزائد وناقص فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياع والمياه ..." [4].

وقد شد انتباه ابن خرداذبة (ت 300 هـ/ 910 م)، الازدهار الزراعي، و أبدى اعجابه بكثرة العمارة وانتشار الفلاحة في المنطقة الممتدة من تلمسان إلى تاهرت، فقال :" .. تلمسين ومن تاهرت إليها مسيرة خمسة وعشرين يوما عُمران كلّها ..." [5]. وذكر ابن الصغير المالكي (ت ق 3 هـ/ 9 م)، الازدهار الزراعي وتنوع الزرع والثمار الذي شهدته تاهرت وما جاورها فتمتعت بكثرة المزارع والضياع [6]،

---

[1] اليعقوبي، كتاب البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 142.
[2] المصدر نفسه، ص 143.
[3] المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 236.
[4] ابن حوقل، صورة الأرض، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 83
[5] ابن خرداذبة، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 88.
[6] ابن الصغير المالكي، أخبار الأئمة الرستميين، تح: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص 35، 36، 61.
المصدر نفسه، ص 106.

وأشار إلى منزل المثلث الذي عرف بكثرة وتنوع الشجر والنخل والمزارع والأنهر[1] ، وهذا ما يتفق مع من عاصروه من الجغرافيين حيث يشبه اليعقوبي وادي شلف بنهر النيل في فيضانه وكثرة أنواع المنتجات الزراعية وجودتها على ضفافه، فيصفها بكثرة الزرع والثمر والخصب ووفرة الماء وتنوع موارده، وأبدى اعجابه، بقوله :" ... لم يجذب زرع ذلك البلد قط، إلاّ أن يصيبه ريح أو برد ..."[2] . وكان المقدسي أكثر وضوحا في وصفه مقدرات الفلاحة بتاهرت، حين قال :" تاهرت اسم القصبة أيضا، هي بلخ المغرب قد أحدق بها الأنهار والتفت بها الأشجار، وغابت في البساتين ونبعت حولها الأعين وجلّ بها الإقليم، وانتعش فيها الغريب، واستطابها اللبيب يفضلونها على دمشق وأخطئوا وعلى قرطبة و ما أظنهم أصابوا، وهو بلد كبير كثير الخير ورجب رفق طيّب ... غزير الماء جيد الأهل ... وتاهرت السفلى على واد عظيم ذات أعين وبساتين، وفكّان على واد جار ذات بساتين ..."[3] .

ولم تكن تلمسان أقل حظا من تاهرت، فقد اكتسبت شهرة زراعية أثارت إعجاب الرحالة والجغرافيين وكل من نزل بها، فوصفها ابن حوقل بكثرة الأنهر والعيون، وكثرة غلاّتها من الحبوب والفواكه[4] ، وذكر البكري (ت 487 هـ/ 1094 م)، تربعها على سهول واسعة خصبة تمتد أكثر من خمسة وعشرين ميلاً[5] ، وأمعن الادريسي (ت 558 هـ/ 1162 م)، في وصفها، فقال :" ... وما جاورها من المزارع كلها مسقي، وغلاّتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمّة، وخيراتها شاملة ..."[6] . ويبدو أن صاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، أبدى اعجابه بكثرة الخصب وتنوع الغلاّت، وكثرة الماء وتعدد موارده، فذكر أنها " كثيرة الخصب رخيصة الأسعار كثيرة الخيرات

[1] المصدر نفسه، ص 106.
[2] اليعقوبي، المصدر السابق، ص 149.
[3] المقدسي، المصدر السابق، ص 229.
[4] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 89.
[5] البكري، المسالك والممالك، م 2، تح: جمال طلبه، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2003، ص 260.
[6] الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، م 1 ، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2010 ، ص 248.

والنعم، ولها قرى كثيرة وعمائر متصلة ومدن كثيرة ... كثيرة الثمار غزيرة المياه والأنهار ..." [1]. واعتبرها الزهري (ت ق 6 هـ/ 12 م)، بلد الزرع والضرع وكثرة المياه والخيرات لم يشهد لها مثيل[2].

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تناولت كتب الجغرافية بلدان ذاعت شهرتها وعُرفت ببلاد الزرع والثمر والماء، وكانت لها مقدرات مكنتها من تحقيق ازدهار زراعي، فمثلاً : اشتهرت وهران، ومستغانم، وندرومة، وهنين، وأرشقول، وافكان، ومعسكر، وعين الصفاصف، والعلّويين، وتنس، وبرشك بالمسارح الواسعة والأرض الخصبة والبوادي المزدهرة، ووفرة الماء وتنوع منابعه، فذكر ابن حوقل أنها بلاد ذات زرع وفواكه، جيدة للفلاحة تجود فيها شتى أنواع المزروعات[3] ، ولابد من الإشارة إلى ما جادت به المناطق الوسطى والشرقية من المغرب الأوسط، فقد وصف بعضها المقدسي، بقوله :" ... باغاي كبيرة مسورة تحت جبل يقال أوراس يجري إليهم منه ماء، كثيرة البساتين وسوق حمزة مدينة في البحر بناؤهم من طوب، وشربهم من نهر وأعين، وجزيرة بني مزغنة على ساحل البحر مسوّرة يعبر منها إلى الأربس ولهم عيون، ومتيجة في مرج لهم ماء جار عليه أرحية وشعبة من النهر تدخل الدور، كثيرة البساتين، وهياجة على اسم رستاقها وهو واسع كثير القمح ..."[4]. وذكر بسكرة على أنها بلد النخل والأنهر، ونقاوس ذات الثمار الجليلة الجبلية[5] ، ووصف ابن حوقل حوقل مرسى الدّجاج فذكر ما يجود به من أنواع الحبوب وأصناف الفواكه وكثرة

[1] مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، تعليق سعد زغلول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، بدون تاريخ، ص 176.

[2] الزهري، كتاب الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، المركز الإسلامي للطباعة، مصر، بدون تاريخ، ص 113، 114.

[3] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77، 78، 89.

[4] المقدسي، المصدر السابق، ص 228.

[5] المصدر نفسه، ص 230.

الثمار[1]، وأشار لكثرة الجنان والبساتين وكافة مقدرات الفلاحة التي تزخر بها طبنة، والمسيلة، وغيرهما من البلدان[2].

وخلاصة القول، اشتهر المغرب الأوسط بكثرة مقدراته الفلاحية وتنوعها، والتي ساهمت في توفير الأرضية المناسبة لتطور الفلاحة، وصار مصيرها مرتبطا بالسياسة الزراعية للدولة، والظروف الطبيعية والبشرية السائدة بالمغرب الأوسط، والتي كان لها الأثر المباشر على تطور تقنيات الإنتاج الزراعي والحيواني، وطرق الحفظ والتخزين، وتنوع التصنيع الزراعي وجودته.

2 . سياسة الدولة الفاطمية :

نشأت الدولة الفاطمية على أنقاض دول المغرب الإسلامي، ووقع المغرب الأوسط في قبضتها، فكان مصير أمصاره وبواديه الرافضة للوجود العبيدي الحرق والدمار، والإضرار بالفلاحة ضمن سياسة الأرض المحروقة، ويتبين ذلك من حديث الدّرجيني (ت حوالي 670 هـ/ 1271م)، عن سياسة أبي عبد الله الشيعي (297- 322هـ/ 909 – 933 م)، تجاه تاهرت، حين قال :" ... ودخل المدينة فانتهبها وانتهك حرمتها، وأجلى كثيرا من أهلها، وجعل أعزة أهلها أذلة ... وأهلك الحرث والنسل ..." [3]. وهذا ما ذهب إليه ابن حوقل في وصف تاهرت، بقوله :" ... وقد تغيرت تاهرت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قارها من البربر في وقتنا هذا فقراء بتواتر الفتن عليهم، ودوام القحط وكثرة القتل والموت ..."[4].

واستمرت هذه السياسة في سياق النزاعات والحروب التي أعقبت قيام الدولة العبيدية، وغزوها للمغرب الأوسط بشكل يكاد يكون دائم، أفقد المغرب الأوسط استقراره، فاضطربت أحوال الفلاحة وتأثرت العمالة الزراعية، فقد ورد في إحدى النوازل عند الفقيه الدّاودي (ت 402 هـ/ 1011م)، أن الحراب أتى على المزارع

[1] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 76.
[2] المصدر نفسه، ص 85، 87.
[3] الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، ج 1، تح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، بدون تاريخ، ص 94.
[4] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 96.

والبساتين، وأجبر أهل تلك القرى على الهجرة[1] ، وذكر ابن حماد إقدام إسماعيل المنصور الفاطمي (334 . 341 هـ/ 945 . 952 م)، على حرق مدينة غديروان الواقعة بالقرب من قلعة بني حماد، وقتل سكانها وسبي ذراريها وحرق مزارعها وبساتينها، وسلب عدد لا يحصى من رؤوس الأغنام والإبل والخيل[2]

ويبدو أن السياسة العبيدية كانت واضحة المعالم، حيث تقوم على الخراب والدّمار وإتلاف الزرع واقتلاع الشجر عقابا لمعارضيهم، ومن جهة أخرى تسعى إلى البناء والعمارة وإحياء الفلاحة وتوفير الموارد المادية والبشرية لذلك، وتتضح معالم هذه السياسة، من قول المعز لدين الله الفاطمي (341 . 365 هـ/ 952 . 975 م) :" ما ألونا في طلب عمارتها ولكنّها وغيرها من المدن التي دافعت أولياءنا في ابتداء أمرنا لن تُفلح أبدا، ولا تزال الفتن بها حتى تأتي عليها ... المدن التي سلمت ودخلت في الطاعة وما أعقبها الله به من الأمن والخير والعمارة ..."[3]. وعلى هذا النهج سار خلفاء بني عبيد، فكان عبيد الله المهدي مؤسس الدولة يقرب أوليائه من كتامة بالاقتطاعات والأموال، وقد قسّم عليهم الولايات، ومنحهم إقطاع واسع، فصاروا من أكثر قبائل المغرب ثروة[4] ، وفي سياق المخططات التنموية أنشأ ابنه أبو القاسم (322 – 334 هـ/ 933 – 945 م)، مدينة المسيلة وأمر بإحياء الأرض، وشجع الزراعة[5] ، وقام من بعده إسماعيل المنصور بن أبي القاسم بتوزيع الأموال والأرزاق على قبائل المغرب الأوسط[6]، فكان سببا في الإصلاح والعمارة وانتعاش الفلاحة، قال ابن

[1] الداودي، كتاب الأموال، ج 4، تح: رضا محمد سالم، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008، ص 63.

[2] ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تح: التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص 72، 73.

[3] القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ج 8، تح: الحبيب الفقي وآخرين، ط 1، دار المنتظر، بيروت، لبنان، 1996، ص 203.

[4] تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار للداعي إدريس عماد الدين (ت 872 هـ/ 1488 م)، تح: محمد اليعلاوي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1985، ص 176.

[5] ابن حماد، المصدر السابق، ص 46، 47.

[6] المصدر نفسه، ص 65 – 70.

حماد (ت 628 هـ/ 1231 م) :" ... وجاءت لإسماعيل القبائل من كل جهة، واستنفرهم من كل وجهة، واستمالهم بالطعام والكسى ووسع على كل من جاءه وأحسن إلى كل من طاعه ..."[1]. وفي موضع آخر، قال :" ونزل إسماعيل المسيلة فأقام بها أياما، تعدل أعواما، ممّا فرّق فيها من الأموال وسدد من الأحوال ..."[2].

وبعود الفضل إلى عبيد الله المهدي (297 . 322 هـ/ 913 . 934 م)، في تنظيم شؤون الدولة، وترتيب دواوينها وتنظيم أقاليمها التي ولّى عليها حلفاؤه من كتامة[3] ، فاشتهر بذكائه السياسي وحسن تدبيره[4] ، قال المقريزي (ت 845 هـ/ 1442 م) :"...وقسّم عليهم أعمال إفريقية، ودوّن الدواوين، وجبى الأموال، واستقرت قدمه، ودانت له أهل البلاد، واستعمل العمال عليها "[5] ويطلعنا ابن حوقل على السياسة الضريبية للدولة العبيدية، والتي كانت تقوم على تنظيم ديوان الخراج، حيث وضع عبيد الله المهدي ديوانا جامعا لكافة خراج بلاد المغرب في مدينة القيروان، ويتم فيه تسجيل أموال الجباية من كافة الأقاليم بما فيها المغرب الأوسط[6] ، ولم يكتف بديوان الخراج، بل أحدث دواوين أخرى، كديوان الضياع، وديوان الكشف[7] ، فشملت الجباية المزارع والضياع والبساتين والمراعي، وفرضت المكوس على على صيد السمك والمرجان[8].

---

[1] ابن حماد، المصدر السابق، ص 66.

[2] المصدر نفسه، ص 67.

[3] ابن خلدون عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، م 4، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص 44.

[4] لسان الدين ابن الخطيب، أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام وما تعلق بذلك من الكلام، ج 1، تح: سيد كسروي حسن، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص 233.

[5] المقريزي، إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ج 1، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001، ص 149.

[6] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 96.

[7] القاضي النعمان، افتتاح الدعوة الزهراء، تح: فرحات الدشراوي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، تونس، 1986، ص 303.

[8] عبد المنعم محمد الصادق، في تاريخ المغرب الإسلامي دراسة للحياة السياسية والاقتصادية بإفريقية (261 – 365 هـ/ 876- 975 م)، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014، ص 81، 82، 91.

وقد اهتمت الدولة العبيدية بالجباية، فتعددت وتنوعت وأرهقت كاهل الفلاحين، ولحسن الحظ فقد احتفظت لنا المصادر ببعض أنواع ضريبة الخراج، فقد ذكر ابن عذاري المراكشي (ت حوالي 695 هـ/ 1296 م)، فرض عبيد الله المهدي ضريبة أسماها " التقسيط " على ضياع المغرب سنة 303 هـ/ 916 م، ولم يكتف بهذا بل أمر بضريبة أخرى سنة 305 هـ/ 918 م، أسماها " التضييع "، ونظرا للضرر الذي أصاب الفلاحين وأثار غضبهم جراء كثرة الضرائب وتنوعها، لم يجد عبيد الله المهدي إلاّ أنه زعم أنها من بقايا التقسيط[1] ، وحين انتقل المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر، فرض على كتامة ضريبة شملت الأرض الزراعية والمراعي، وأمر بجمع الصدقات لتكون هذه الأموال عونا له في وقت الحاجة، ممّا أثار سخط الناس، ورفضوا دفعها، وردوا عليه قائلين :" ... وكيف تؤدي كتامة الجزية، ويصير عليها في الديوان ضريبة ؟ ..."[2].

ويبدو أن أولويات بني عبيد كانت تحصيل أكبر قدر من الأموال، نظرا لتزايد حاجياتهم العسكرية بسبب كثرة الثورات وطموحاتهم التوسعية، فكانت على حساب الفلاحين ملاّك المزارع والضياع والبساتين، وكذلك أصحاب الماشية، ممّا كان له أثر سلبي على أحوال الفلاحة، وقد أسعفتنا المصادر بإحصاء أموال بيت المال، وتقديم معطيات عن مقدار مداخيل الجباية، فقد ذكر الدّاعي إدريس ما حصَّله أمين بيت المال من أموال لعبيد الله المهدي، فقال :" ... وقيل إن صاحب بيت المال رفع إليه تحصيل ما خرج من الصّلات في شهر رمضان، وقد بلغ مائة ألف دينار من العين ..."[3]. وذكر ابن حوقل أن ديوان الخراج جمع حوالي ثمانمائة ألف دينار سنة 336

[1] ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج 1، تح: ج س كولان وليفي بروفنسال، ط 3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1983، ص 173، 181.
[2] المقريزي، المصدر والجزء السابقان، ص 174.
[3] الداعي إدريس، المصدر السابق، ص 177.

هـ/ 948 م [1] ، في حين بلغت الجباية من الخراج والصدقات حوالي أربعة وعشرين ألف دينار سنة 357 هـ/968م[2].

فالنظام الجبائي الفاطمي كان صارما في جمع الأموال، وقد عانت حواضر وأرياف المغرب الأوسط من هذه السياسة، وانعكست سلبا على الحياة القروية وقد تسببت في أضرار بالغة الخطورة على المجال الزراعي والرعوي، وأدت إلى تراجع رهيب في العمالة الزراعية، في حين تضاعفت مداخيل بيت المال، فكان ابن حوقل بليغا حين أعطى صورة واضحة عن السياسة الجبائية، فقال عن مدينة مرسى الخرز :" ... مرسى الخرز ولسلطان المغرب بها أمناء على ما يخرج منه وناظر يلي صلاتها ومعاونها ..."[3] ، وفي وصف مدينة تنس، قال :" ... ولسلطانها بها من الأموال الكثيرة كالخراج والجوالي والصدقات والأعشار ..."[4]. وبسبب هذا التعسف والتعدي في جباية الخراج والصدقات، لجأ الكثير من الفلاحين إلى استعمال الحيلة والمكر والاحتيال على عمّال الجباية[5].

ويبدو أن الفاطميين أحدثوا ديوانا آخر يعرف ب" ديوان المواريث "، ويختص بتسجيل الأراضي والضياع التي لا وارث لها فتحول إلى أملاك الدولة، ويصير للخليفة الفاطمي الحق في التصرف فيها كما يشاء، واستعمل العمّال كافة الطرق والأساليب التعسفية الظالمة في تحصيل الضرائب والصدقات، والتي كانت متنوعة أثقلت كاهل الفلاحين، خاصة إذا علمنا أن الجُباة كانوا يأخذون أجرتهم من هذه الجباية[6]، فهذه السياسة الجائرة دفعت بقيام الكثير من الثورات ضد الفاطميين[7]، كثورة أبي يزيد مخلد

[1] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 96، 97.
[2] المقريزي، المصدر والجزء السابقان، ص 173.
[3] ابن حوقل، المصدر السابق، ص 75.
[4] المصدر نفسه، ص 77.
[5] الدرجيني، المصدر والجزء السابقان، ص 521، 522.
[6] جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ج 1، تر: محمود عبد الصمد، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 168.
[7] محمود إسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط 2، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص 220

مخلد بن كيداد المعروف بصاحب الحمار (ت 336 هـ/ 947 م)، التي شكلت تهديدا خطيرا لوجود الدولة الفاطمية، ولتفت حوله القبائل خاصة في المغرب الأوسط، بسبب سخطهم على السياسة المذهبية والمالية الفاطمية، مما دفع الفاطميين لإعادة النظر في هذه السياسة بسن تشريعات مالية لا تثير غضب المغاربة[1].

إلاّ أن هناك من دافع عن سياسة بني عبيد، واعتبر أنهم انفردوا بسياسة حكيمة هادفة ساهمت في تغيير الأوضاع الاقتصادية، ودفعت إلى تحقيق ازدهار فلاحي، ومن هؤلاء محمود إسماعيل الذي قال :" هكذا اجتمعت السياسة الجبائية الفاطمية بين مصلحة الدولة والعدل في الرعية "[2]. كما أن الدّباغ (ت 696 هـ/ 1297 م)، ذكر أن إسماعيل المنصور الفاطمي، تميّز بحسن السياسة والتدبير، وأسقط الخراج عن الفلاحين، حتى صلحت الفلاحة، وتحسنت الأحوال[3]، وكان المعز لدين الله صارما فيما يتعلق بمراقبة العُمّال وتأديبهم، وقد لعب القاضي النعمان (ت 346 هـ/ 957 م)، دورا بارزا في هذه المسألة، حيث كان يأمر القُضاة بالخروج إلى الأقاليم للوقوف على أحوال الرعية والفلاحين، ومحاسبة الولاة والعمّال[4].

وقد ذكر القاضي النعمان حوادث عدّة تشيد بصرامة المعز لدين الله تجاه العُمّال الفاسدين، ومنها عزله لعامله على الزّاب، رغم ما حصّله من كثرة الأموال لبيت المال بعد أن وصلته الأخبار عن تعسفه وتعديه في الجباية، فكانت توجيهاته للعُمّال بالعمل والقيام بالعمارة وحفظ الأمانة[5]، وتوجهت اهتماماته لتطوير الفلاحة بجر الأنهر وإقامة المنشآت المائية، وإنشاء قنوات جر الماء لسقي المزارع والبساتين، وتشجيع الناس على العمارة[6]، وبالرغم من أن هناك اختلاف حول طبيعة السياسة

[1] فاطمة بلهواري:" الحركة المذهبية الخارجية ببلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري (ثورة أبي يزيد الخارجي نموذجا)"، مجلة المواقف، عدد خاص، أفريل 2008، ص 295، 298.

[2] محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج 2، ط 3، سينا للنشر، مصر، 2000، ص 124.

[3] الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج 1، علق عليه أبو الفضل أبو القاسم التنوحي (ت 839 هـ)، هـ)، تصحيح إبراهيم شيوح، مكتبة الخانجي، مصر، 1968، ص 26.

[4] القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، المصدر السابق، ج 1، ص 53.

[5] القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ج 24، ص 492، 496.

[6] المصدر نفسه، ج 22، ص 469، 470، 472.

الزراعية الفاطمية التي تتخبط بين القسوة والجور وبين العدل والتنمية، إلاّ أن القاضي النعمان كان صريحاً في رسم هذه السياسة التي أراد الزام الولاّة والعُمّال بها، حين قال:" وفيه ما ينبغي الوالي أن يتعاهده من أمر أهل الخراج : نعاهد أهل الخراج، وانظر كل ما يصلحهم، فإن في صلاحهم صلاح من سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلاّ بهم، لأنه الثمال دون غيرهم، والناس عيال عليهم، فليكن نظرك في عمارة أرضهم، وصلاح معايشهم أد من نظرك في زجاء خراجهم ..."[1].

3 . سياسة الدولة الحمادية :

ساهمت الدولة الحمادية في تطور الفلاحة ورقيها، وانتهجت سياسة زراعية ناجحة حققت نهضة فلاحية، بفضل مساعي أمرائها وفي مقدمتهم حماد بن بلكين (ت 380- 419 هـ/ 990- 1152 م)، الذي أطلق حملة تنموية معتمدا في ذلك على الموارد الطبيعية التي يزخر بها المغرب الأوسط، فأعلن عن الأعمار وإحياء الموات وإقامة البساتين، وإنجاز المنشآت المائية خدمة للفلاحة، وحرض الناس على الاستقرار وممارسة الزراعة، ويقول ابن الخطيب (ت 776 هـ/ 1374م) :" ... فاتخذ بها القصور العالية، والقصاب المنيعة، والمساجد الجامعة، والبساتين الأنيقة، ونقل إليها الناس من سائر البلاد "[2] .

وقد عرف المغرب الأوسط خلال هذه الفترة الفوضى والاضطرابات التي كان لها الأثر السلبي على الفلاحة، بسبب الصراع بين المعز بن باديس (406- 454 هـ/ 1016- 1062 م)، و حماد بن بلكين، حين أقدم المعز بن باديس على تعيين كرامت بن المنصور واليا على المغرب الأوسط، وفرّق عماله على المدن والبوادي[3]، وكثر فساد القبائل التي عمدت إلى السلب والنهب فألحقت أضرارا بالغة بالزراعة وتراجعت مداخيل الجباية، فاضطر حمّاد لعقد الصلح واسترجاع الأراضي التي خرجت عن طاعته، ونهض لتأديب تلك القبائل، وفرض الأمن والاستقرار ممّا هيأ الظروف

[1] القاضي النعمان، دعائم الإسلام، ج 1، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 1963، 362.
[2] لسان الدين ابن الخطيب، المصدر السابق، ج 2، ص 329.
[3] النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج 26، تح: عبد المجيد ترحيبي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص 114.

لاستئناف الفلاحين لأعمالهم ونشاطهم، فانتعشت الزراعة وحقق بذلك الرخاء والازدهار سنة 409 هـ/ 1019م[1]، ويرجح من رواية ابن خلدون أن الناصر بن علناس (454 . 481 هـ/ 1067 . 1088 م)، اتبع نفس السياسة فأسس مدينة الناصرية التي اشتهرت باسم بجاية، وقام بجملة من المشاريع، واهتم بالزراعة ووضعها ضمن أولوياته، فاتجهت سياسته الضريبية في بداية الأمر إلى إسقاط الخراج لدفع حركة التنمية، فازدهرت الزراعة وانتشرت المزارع والبساتين[2].

ويبدو أن هذه السياسة اتضحت معالمها في عهد المنصور بن الناصر (48 . 498 هـ/ 1088 . 1104م)، الذي أبدى العناية بالزراعة وشجع الناس على الفلاحة، وسخر كافة الإمكانيات البشرية والطبيعية لهذا الغرض، فأنفق على المنشآت المائية، ودعم الفلاحين للنهوض بالزراعة، وفي ذلك قال ابن خلدون :" ... وهو الذي حضر ملك بني حماد، وتأنق في اختطاط المباني وتشييد المصانع واتخاذ القصور وإجراء المياه في الرياض والبساتين ..."[3]. وقد اعتمدت الدولة في جمع الخراج والصدقات على عُمّال موزعين في أرجاء المغرب الأوسط، وحين ضعفت الدولة تغلب العرب على البلاد فأثاروا الفتن والفساد، اضطرت الدولة للاستعانة بهم في الجباية[4]، إلاّ أن الإدريسي يسعفنا بمعلومات هامة توضح حقيقة الوضع الذي آلت إليه بعض الجهات من المغرب الأوسط، والذي وصل إليه ضعف الدولة إلى حد تمرد الكثير من القبائل ورفضها دفع الخراج والصدقات، وصارت الدولة غير قادرة على فرض سياستها في تلك المناطق، إلاّ باللجوء إلى العنف والقوة العسكرية[5].

وعلى العموم فإن السياسة الحمادية نجحت في تحقيق أهدافها، فساد الرخاء وتضاعفت الثروات، حتى بلغت عائدات الجباية من مدينة عنابة لوحدها حوالي عشرين ألف دينار، ومن مرسى الخرز حوالي عشرة آلاف دينار، وبلغ مهر زواج عبد

[1] محمد الطمار، المغرب الإسلامي في ظل صنهاجة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 88، 89.
[2] ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، م 6، ص 207.
[3] نفس المصدر والمجلد، ص 206، 207.
[4] عبد الحليم عويس، دولة بني حماد، ط 2، دار الصحوة، القاهرة، مصر، 1991، ص 211.
[5] الإدريسي، المصدر والمجلد السابقان، ص 267، 268.

الله بن حماد حوالي مائة ألف دينار[1]، وهذا يدل على ثراء الدولة الحمادية بفضل كثرة أموال الخراج والصدقات الناجمة عن التطور الذي حققوه في المجالات الزراعية والرعوية، فقد أشاد عبد الحليم عويس بالسياسة الحمادية الحكيمة التي حققت ازدهارا زراعيا، وتمكنت بذلك من رفع قيمة صادراتها من المنتجات الزراعية والحيوانية[2]، وهذا يتضح جليا من خلال الأخبار التي وردت على لسان ابن عذاري، حين ذكر أن والي بسكرة قدم هدية للمعز بن باديس تمثلت في أربعمائة فرس بين ذكر وأنثى، وعدد من البغال، وأكثر من مائة حمل من المال[3]، مما يدل على كثرة الخصب وتوفر الأمن وتطبيق سياسة زراعية محكمة ساهمت في تضاعف الثروة الزراعية والحيوانية، إلاّ أن هذه الوضعية لم تدم طويلاً، حيث ينقل لنا البكري صورة عن الأضرار التي لحقت بالفلاحة بسبب الصراعات السياسية والمؤثرات المناخية، فأشار إلى خراب مدينة ميلة على يد الأمراء الزيريين، والدمار الذي لحق بمدينة أشير سنة 440 هـ/ 1049م، على يد يوسف بن حماد بن زيري، فصارت خرابا، وهجّر سكانها ولم تعمّر إلاّ في سنة 455 هـ/ 1063م[4]، وذكر وقوع فيضان نهر سيرات الذي أفسد المزارع والبساتين، واضطر أهلها للهجرة والتخلي عنها [5].

وهذا يرجح فرضية فشل السياسة الزراعية المعتمدة، حيث عجز الولاة عن التصدي لظاهرة الجوائح المائية، وعدم قدرتهم على تطوير نظام ري يصمد أمام هذه المخاطر، والمتتبع لتاريخ المغرب يلاحظ بسهولة خراب المدن والقرى وتردي أحوال الفلاحة بسبب الصراعات السياسية والجوائح.

4 . سياسة الدولة المرابطية :

[1] عبد الحليم عويس، المرجع السابق، ص 211، 212.
[2] المرجع نفسه، ص 221.
[3] ابن عذاري المراكشي، المصدر والجزء السابقان، ص 274.
[4] البكري، المصدر والمجلد السابقان، ص 241.
[5] نفس المصدر والمجلد، ص 252.

انتهجت الدولة المرابطية سياسة زراعية شاملة مست كافة جوانب الفلاحة في القسم الغربي من المغرب الأوسط، فذكر محمد الطمار أن تلمسان شهدت خلال الفترة المرابطية الاستقرار الأمني والازدهار الزراعي الذي مكنهم من تحقيق رخاء اقتصادي، بحيث تحسنت أحوال الفلاحة [1]، وتضاعفت المساحات المزروعة، وقد اتجهت الدولة لاستصلاح الأراضي وتوسيع المزارع والبساتين، فظهر ذلك جليا في قلعة ابن الجاهل ضواحي تلمسان، واتجهت السياسة المرابطية إلى تطوير غرس شجر التوت، وتشجيع الفلاحين على تربية دودة القز، وذلك لرفع إنتاج الحرير، ومن جهة أخرى اعتمدت سياسة بناءة لوضع حد لأزمة الماء، من خلال توظيف عُمّال يعرفون " بالقياسيين "، تكمن مهمتهم في السهر على تنظيم توزيع الثروة المائية بين المزارعين لتفادي الإسراف والتبذير، والعمل على ترشيد استغلال الماء بما يخدم الفلاحة[2].

وبالرغم من أن الشواهد التاريخية، تشير إلى أهمية الفترة المرابطية في تطور الفلاحة وتقنياتها، وما بذله ولاة هذه الدولة لتحسين مستوى الإنتاج الزراعي وتنويعه، إلاّ أن إبراهيم القادري بوتشيش يعتقد أن المرابطين لم يهتموا بالزراعية كاهتمامهم بالحروب، لما تدره هذه الأخيرة من غنائم وأموال، والتحكم في المحطات التجارية خاصة طرق تجارة الذهب[3]، والمرجح أن سيطرة المرابطين على المحطات التجارية وامتداد نفوذهم إلى الصحراء قد ساهم في تجارة الرقيق، حيث كان الإقبال على امتلاك الرقيق وتوظيفهم في خدمة الأرض سائدا في المغرب الأوسط، بالرغم من شح المعلومات المتعلقة بعبيد الأرض، وإن كانت هناك إشارات عدّة على توظيف الرقيق في المغرب الأوسط، ويرى عبد الإله بنمليح أن ملاّك الأرض كانت لهم الرغبة في

[1] محمد الطمار، تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 2007، ص 54.

[2] صالح محمد فياض:" الزراعة والتصنيع الزراعي في المغرب منذ القرن السادس الهجري"، **مجلة مؤتة**، المجلد 13، العدد 7، 1998، ص 103، 107، 114.

[3] إبراهيم القادري بوتشيش، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في المغرب الإسلامي، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2006، ص 27.

امتلاك العبيد للاستعانة بهم في العمل الزراعي، نظرا لخبرة هؤلاء في خدمة الفلاحة، وقدرتهم على التحمل[1].

ولم يقتصر دور المرابطين على توفير العمالة الزراعية خاصة من الرقيق، بل تمكنوا من تطوير أنظمة الرّي وجلب الماء من منابعه إلى الأراضي الفلاحية دون عناية أو تكليف، وقد قامت السياسة المرابطية على نظام التطبيب أو التثليث، وكذلك التخميس حيث يفرض على الراغبين في الانضمام للمرابطين دفع ثلث أو خمس أموالهم للدولة[2]، كما اعتمدوا سياسة ترمي لمواجهة كافة الأخطار التي تعترض الفلاحين، والسعي لحفظ أمنهم ومصالحهم عن طريق تحصين المدن والقرى، وتوفير الأمن والتشديد على اللصوصية، ووضع حد لظاهرة التعدي على حقوق المزارعين[3]، ويبدو أن المرابطين تقيدوا بالشريعة الإسلامية، حيث التزموا بفرض الضرائب الشرعية، والتي اقتصرت على الصدقات من زكاة، وعشر، وجزية، مما كان له نتائج ايجابية على الفلاحة، وفي ذلك قال السّلاوي :" ... وملك بعدوة المغرب من جزائر بني مزغنة إلى طنجة إلى آخر السوس الأقصى إلى جبال الذهب من بلاد السودان، ولم ير في بلد من بلاده ولا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس ولا خراج لا في حاضرة ولا في بادية ..."[4]

[1] عبد الإله بنمليح، الرق في بلاد المغرب الإسلامي والأندلس، ط 1، دار الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص 86، 87، 345، 346.

[2] عبلة محمد سلطان، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدن جنوب المغرب عصر المرابطين والموحدين (450 هـ/ 1058 م إلى 668 هـ/ 1269 م)، ط 1، الدر الأفريقية الدولية، القاهرة، مصر، 2003، ص 78.

[3] عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003، ص 158.

[4] السّلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، م 1، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، 216، 217.

ويبدو أن معظم الدراسات قد أجمعت على أن السياسة الجبائية للمرابطين قد تغيرت، ولم تلتزم بالقوانين الشرعية فتعددت أنواع الجباية، وشملت ضريبة الرحاب، والتي أرهقت كاهل الفلاحين، إلى جانب القبالة، والمعونة، والخرص، والتعتيب، وأمام تضاعف الضرائب وعدم القدرة على تسديدها، اضطر الفلاح للهجرة، فاتسعت الأراضي البور،وتقلصت الأراضي المزروعة، وقد أدى هذا الإهمال إلى تردي أوضاع الفلاحة خاصة أن الجُباة استخدموا كافة الطرق والأساليب للتعدي على الفلاحين رغبة في تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال[1]، ورغم هذا الاجتهاد في استخلاص الضرائب من الفلاحين إلاّ أن هؤلاء العمال فشلوا في إصلاح أحوال الفلاحة، وفي حل مشكلة الماء التي عانى منها كثيرا الفلاح، ونكتشف بعض الإشارات في المصادر تدل على فشل السياسات المتعاقبة في حل هذه الأزمة، فقد ذكر ابن صعد الأنصاري (ت 901 هـ/ 1496 م)، معاناة سكان وهران عبر العصور، بقوله :" ... وقد رامه قديما من نزل وهران من الملوك، وأهل جباية الأموال، فلم يهتدوا إليه وأعوزهم سبيله ..."[2].

خاتمة :

وخلاصة القول، أن المغرب الأوسط، استفاد من المخططات التنموية المعتمدة من قبل العبيديين بإفريقية، وفي الوقت ذاته عانى من تعسف الجُباة الذين أرهقوا الفلاحين بكثرة الضرائب وتنوعها، فكانت الثروة الزراعية والحيوانية سببا في وقوع المغرب الأوسط بين أطماع العبيديين والحركات المناوئة لها، والتي تسببت في الفوضى والاضطرابات، حيث صار المغرب الأوسط ساحة للحروب والمعارك مما أضر بالفلاحة.

وكان بنو حماد يهدفون لتحقيق ازدهر زراعي وفق مخططات تنموية مدروسة، وقد نجحوا إلى حد كبير في ذلك لولا تغير الظروف وتلاحق الفتن خاصة بعد دخول

[1] عبد الهادي البياض:" وضعية الزراعة بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط (دراسة في المؤثرات الطبيعية والعوامل البشرية)"، **مجلة البادية المغربية**، السنة 4، العدد 4، 2011، ص 26، 27.

[2] ابن صعد الأنصاري التلمساني، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، تح: يحي بوعزيز، ط 1، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص 155.

عرب بني هلال وسليم المغرب الأوسط، وآثار ذلك على واقع الفلاحة، فانعدام الأمن كان سببا واضحا لتردي أحوال الفلاحين، ووقوع الهجرة وبقاء الأرض بور، فكانت ضربة خطيرة سددتها الأعراب للفلاحة بالمغرب الأوسط، ورغم هذا فقد أولوا أمراء بني حماد المتعاقبين على حكم المغرب الأوسط عناية كبيرة بالفلاحة لما لها علاقة مباشرة باستقرار الدولة والمجتمع، فركزوا جهودهم على تطويرها، فشهد بذلك المغرب الأوسط ازدهارا زراعيا سرعان ما تراجع في فترات مختلفة من تاريخ الدولة الحمادية، بسبب تدهور الأوضاع السياسية، وتأثير الاضطرابات المناخية وفي مقدمتها الجوائح.

ويمكن القول أن الفلاحة اعتبرت من أولويات المرابطين في القسم الغربي من المغرب الأوسط، رغم ما قيل خلاف ذلك، حيث شهدت المناطق الخاضعة لهم من المغرب الأوسط، عناية بالغة بالزراعة، وحظيت بالدعم غير المحدود للمزارعين رغم السياسة الضريبية التي أرهقت الفلاحين في فترة ضعف المرابطين، وفي الأخير نقول أن المغرب الأوسط خضع لإعادة توزيع الأراضي الزراعية كلما حل نظام حكم جديد محل آخر، فكان نجاح السياسة الزراعية رهين العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والفلاحين.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1- الإدريسي الشريف أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 558 هـ/ 1162 م)، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2010.

2- البكري أبو عبيد الله محمد (ت 487 هـ/ 1094 م)، **المسالك والممالك**، تح: جمال طلبه، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2003.

3- الدّاودي أبو جعفر أحمد بن نصر (ت 402 هـ/ 1011م)، **كتاب الأموال**، تح: رضا محمد سالم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008.

4- الدّباغ أبو زيد عبد الرحمن (ت 696 هـ/ 1297 م)، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تصحيح إبراهيم شبوح، مكتبة الخانجي، مصر، 1968..

5- الدّرجيني أبو العباس أحمد النفوسي (ت حوالي 670 هـ/ 1271م)، **طبقات المشايخ بالمغرب**، تح: إبراهيم طلاّي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، بدون تاريخ.

6- الزهري أبو عبد الله بن أبي بكر (ت ق 6 هـ/ 12 م)، **كتاب الجغرافية**، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، المركز الإسلامي للطباعة، مصر، بدون تاريخ.

7- ابن حوقل النصيبي أبو القاسم (ت 380 هـ/ 990 م)، **صورة الأرض**، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

8- ابن حماد الصنهاجي أبو عبد الله بن علي (ت 628 هـ/ 1231 م)، **أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم**، تح: التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

9- اليعقوبي أحمد ابن أبي يعقوب إسحاق (ت 284 هـ/ 897 م)، **كتاب البلدان**، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

10- لسان الدين ابن الخطيب محمد السلماني الغرناطي (ت 776 هـ/ 1374م)، **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام**، تح: سيد كسروي حسن، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.

11- مؤلف مجهول (ت ق 6 هـ/ 12م)، **الاستبصار في عجائب الأمصار**، تعليق سعد زغلول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، بدون تاريخ.

12- المقدسي شمس الدين أبو عبد الله محمد (ت 375 هـ/ 985 م)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

13- المقريزي أبو العباس تقي الدين (ت 845 هـ/ 1442 م)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء**، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001.

14- النويري شهاب الدين أحمد التميمي (ت 733هـ/ 1333م)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تح: عبد المجيد ترحيني، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

15- ابن صعد الأنصاري (ت 901 هـ/ 1496 م)، **روضة النسرين في التعريف بالأسياخ الأربعة المتأخرين**، تح: يحي بوعزيز، ط1، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2002.

16- ابن الصغير المالكي (ت ق 3 هـ/ 9 م)، **أخبار الأئمة الرستميين**، تح: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

17- القاضي النعمان أبو حنيفة بن محمد التميمي (ت 346 هـ/ 957 م)، **افتتاح الدعوة الزهراء**، تح: فرحات الدشراوي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، تونس، 1986.

18- القاضي النعمان، **المجالس والمسايرات**، تح: الحبيب الفقي وآخرين، ط 1، دار المنتظر، بيروت، لبنان، 1996.

19- القاضي النعمان، **دعائم الإسلام**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1963.

20- ابن عذاري المراكشي(ت حوالي 695 هـ/ 1296 م)، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: ج س كولان وليفي بروفنسال، ط 3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1983.

21- ابن خلدون عبد الرحمن (ت 808 هـ/ 1406م)، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.

22- ابن خرداذبة أبو القاسم عبيد الله (ت 300 هـ/ 910 م)، **المسالك والممالك**، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

ب – المراجع:

الكتب المطبوعة:

1- إسماعيل محمود، **الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري**، ط 2، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985.

2- إسماعيل محمود، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**، ط 3، سينا للنشر، مصر، 2000.

3- بوتشيش إبراهيم القادري، **حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي**، ط 1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2006.

4- بنمليح عبد الإله، **الرق في بلاد المغرب الإسلامي والأندلس**، ط 1، دار الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2004.

5- جورج مارسيه، **بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى**، تر: محمود عبد الصمد، مراجعة مصطفى أبو ضيف، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.

6- الطمار محمد، **تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

7- الطمار محمد، **المغرب الإسلامي في ظل صنهاجة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

8- موسى عز الدين أحمد، **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003.

9- السّلاوي، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.

10- سلطان عبلة محمد، **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدن جنوب المغرب عصر المرابطين والموحدين (450 هـ/ 1058 م إلى 668 هـ/ 1269 م)**، ط 1، الدار الأفريقية الدولية، القاهرة، مصر، 2003.

11- عويس عبد الحليم، **دولة بني حماد**، ط 2، دار الصحوة، القاهرة، مصر، 1991.

12- الصادق عبد المنعم محمد، **في تاريخ المغرب الإسلامي دراسة للحياة السياسية والاقتصادية بإفريقية (261 . 365 هـ/ 876 . 975 م)**، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2014.

المقالات:

1- عبد الهادي البياض:" وضعية الزراعة بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط (دراسة في المؤثرات الطبيعية والعوامل البشرية)"، **مجلة البادية المغربية**، السنة 4، العدد 4، 2011، ص ص 03 – 35.

2- فاطمة بلهواري :" الحركة المذهبية الخارجية ببلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري/ (ثورة أبي يزيد الخارجي نموذجا)"، **مجلة المواقف**، عدد خاص، أفريل 2008، ص ص 291 – 300.

3- صالح محمد فياض:" الزراعة والتصنيع الزراعي في المغرب منذ القرن السادس الهجري"، **مجلة مؤتة**، االمجلّد 13، العدد 07، 1998، ص ص 101 – 124.